محضر الاجتماع التاسع والعشرين

للجنة تنمية القدرات

للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

(الحمامات – الجمهورية التونسيّة)

29-31 أكتوبر 2026 م / 18-20 جمادى الأولى 1448 هـ

محضر الاجتماع التاسع والعشرين

للجنة تنمية القدرات للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

(الحمامات – الجمهورية التونسيّة)

29-31 أكتوبر 2026 م / 18-20 جمادى الأولى 1448هـ

عقدت لجنة تنمية القدرات للمنظمة العربيّة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة اجتماعها التاسع والعشرين خلال الفترة الممتدة من 29 إلى 31 أكتوبر 2026 م الموافق لـ 18-20 جمادى الأولى 1448هـ بالجمهوريّة التونسيّة (الحمامات) بناء على دعوة كريمة من محكمة المحاسبات، بصفتها رئيس اللجنة، وذلك بحضور أعضاء اللجنة الآتي ذكرهم بالجدول التالي:

الجهاز	اسم المشارك	الوظيفة	الصفة
1-محكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية	الدكتور/ أسامة التقاز	-وكيل دولة	رئيس اللجنة
2-ديوان المحاسبة - دولة الكويت	الأستاذة /هبه علي العوضي الأستاذ/ناصر عبد الله المحيلان	-مدير إدارة التدريب والتعاون الدولي بالتكليف -كبير اختصاصيين تعاون دولي	نائب الرئيس
الأمانة العامة للأرابوساي	الأستاذة / فاطمة عطار	- قاض مستشار، مكلفة بمهمة لدى الأمين العام	مقرر اللجنة
3-الديوان العام للمحاسبة في المملكة العربية السعودية	الأستاذة /فدى بنت محمد الحقباني	-مدير وحدة التطوير والتعليم والتقييم	عضو (حضور عن بعد)
4-ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشميـــة	الدكتور/ منير يوسف حامد المناصير الأستاذ/ ضياء الدين حسين عبد الله علان	-مساعد الأمين العام للشؤون الإدارية والمالية -رئيس قسم التدريب	عضو (حضور عن بعد)
5-جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان	الأستاذ/ جهاد بن عبد الرحمن بن صديق الصايغ الأستاذ/ عبد الله بن سالم بن راشد القلهاتي	-خبير رقابي (المديرية العامة للتخطيط والتطوير) -رئيس قسم إدارة المعرفة (مركز التدريب والتطوير)	عضو
6-الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية	الأستاذ/ محمد أحمد محمد طاهر الأستاذة / رضوى عبد الله عبد التواب	-مراجع -مراجع	عضو
7-ديوان المحاسبة الليبي	الأستاذ/ عادل مفتاح قصار	-مدير الإدارة العامة للموارد البشرية	عضو
8-مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	الأستاذ/ مهدي بومدين	-مدير دراسات	عضو

9-المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية	الأستاذ/ صلاح الدين المختوم	- مدير مركز تنمية القدرات	عضو
10-ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين	الأستاذ/ يوسف حنتش الأستاذة/ سمر دويكات	-رئيس وحدة التخطيط والتطوير وتنمية القدرات - مدير دائرة التدريب	عضو (حضور عن بعد)
11-ديوان المراقبة العامة بجمهورية الصومال الفيدرالية	الأستاذ/ محمد عبدي موسى	-مدير العلاقات	عضو (حضور عن بعد)
12-الجهاز المركزي للرقابة المالية بالجمهورية العربيّة السوريّة	الأستاذ/ محمد خالد الشويتي الأستاذة/ هنادي نمورة	-مدير المعهد التخصصي -رئيس قسم	عضو (حضور عن بعد)
13-محكمة الحسابات بالجمهورية الإسلامية الموريتانية	الأستاذ/ اللا محمد عمر امينها	الأمين العام للمحكمة	عضو
14-ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية	-القاضي/ أفرام الخوري	- قاض مستشار	عضو (حضور عن بعد)
15-ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق	- الدكتور/ علي خضير سمير - الدكتور / عباس علي حسين - الأستاذ / مؤيد حسين علي - الدكتور/ علي إبراهيم خليل العلاوي	- مدير عام - خبير مكتب النائب - خبير الدائرة الإدارية والمالية - رئيس هيئة رقابية	عضو (حضور عن بعد)

ولم يحضر أعمال الاجتماع ممثلو الجهاز العالي للرقابة المالية والمحاسبة بجمهورية جيبوتي.

كما شارك عن بعد في صباح اليوم الثاني من الاجتماع الأستاذ عبد الحكيم بالأزرق ممثلا عن مبادرة تنمية الإنتوساي (IDI).

ونيابة عن معالي الأمينة العامة للأرابوساي افتتحت الأستاذة فاطمة عطّار، ممثّلة الأمانة العامة للأرابوساي ومقرّرة اللجنة، الاجتماع وأعربت عن شكرها لمحكمة المحاسبات التونسية على حسن الاستضافة والتنظيم. كما توجّهت بالشكر إلى أعضاء اللجنة الحاضرين والمشاركين عن بُعد مثمّنة جهودهم المتواصلة في دعم أعمال اللجنة وترسيخ مكانتها بوصفها فضاء فاعلا للمبادرة وتبادل الخبرات وتعزيز العمل المشترك داخل المنظمة العربية.

ثم تولّى الدكتور أسامة التقاز، ممثّل محكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية ورئيس لجنة تنمية القدرات، الترحيب بأعضاء اللجنة، مثمّنا حضورهم ومؤكدا أهميّة الالتزام المشترك والمتواصل في تعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأعضاء بما يسهم في تطوير أداء اللجنة وتحقيق أهدافها كما أكّد على أهميّة الاجتماع من حيث متابعة تقدّم تنفيذ المشاريع والأنشطة المعتمدة لعام 2026 وما قبله وبلورة تصور الخطة التشغيلية لعام 2027 فضلا على الشراكات والمبادرات المضمنة بجدول الأعمال.

وبعد ذلك شرعت اللّجنة في دراسة البنود المدرجة على جدول أعمالها **و انتهت إلى ما يلي:**

البند الأوّل

إقرار مشروع جدول الأعمال

عملا بأحكام المادة الثّامنة من اللاّئحة التنظيمية للجنة تنمية القدرات للمنظمة التي تنصّ على أن تصادق اللجنة، في بداية كل اجتماع لها على جدول أعمالها، تمّ استعراض مختلف البنود التي تضمنها مشروع جدول الأعمال **وتمّ إقرار هذا الأخير والمصادقة عليه وفقا لما يلي:**

البند 1: إقرار مشروع جدول الأعمال.

البند 2: النظر في إنجازات الخطة التشغيلية لعام **2026** وإعداد تقرير نشاط اللجنة لعام **2026** م.

البند 3: عرض نتائج مشاركة الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية في الاجتماع السنوي للجنة الإنتوساي لبناء القدرات (**INTOSAI CBC**) لعام **2026**.

البند 4: متابعة تنفيذ المشروع المشترك مع لجنة الإصدارات المهنية المتعلّق بالبرنامج التدريبي حول معايير **IPSAS**

البند 5: النظر في مبادرة ديوان المحاسبة الليبي المتعلّقة بمشروع استحداث آلية للتدريب وتنمية القدرات حسب الطلب.

البند 6: النظر في مشروع مقترح اتفاقية شراكة مع المدرسة الوطنية للإدارة العامة في كيبك (كندا) **ENAP**

البند 7: توزيع اللقاءات والدورات التدريبية لعام **2027**

البند 8: إعداد الخطة التشغيلية للجنة لعام **2027**

البند 9: توزيع الأعمال على أعضاء اللّجنة

البند 10: تعديل اللائحة التنظيمية للجنة

البند 11: مسابقة البحث العلمي الخامسة عشرة

البند 12: النظر في خطط الأجهزة في تقييم أدائها وفق إطار **SAI PMF**

البند 13: متابعة تنفيذ الأنشطة المبرمجة في إطار الاتفاقية الممضاة مع الأوروساي

البند 14: متابعة تنفيذ الأنشطة المبرمجة في إطار الاتفاقية الممضاة مع الأسوساي

البند 15: متابعة تنفيذ الأنشطة المبرمجة في إطار الاتفاقية الممضاة مع الأفروساي-إي

البند 16: مشاريع مبادرة تنمية الإنتوساي (**IDI**)

البند 17: إعداد مقال أو أكثر حول أحد المواضيع المتصلة بالنشاطات الفنيّة للجنة بغاية إدراجه ضمن مجلة الرقابة المالية للمنظمة

البند 18: ما يستجدّ من أعمال

البند 19: تحديد مكان وموعد الاجتماع القادم للجنة

وتم إقرار إضافة نقطتين يتم التداول حولها في البند الثامن عشر ما يستجد من أعمال تتعلقان بمبادرتين من الأجهزة الأعضاء بكلّ من العراق وتونس حول تنظيم ورشة افتراضية حول الرقابة الداخلية ومقترح خارطة طريق لمسار الأرابوساي في مجال الذكاء الاصطناعي الاقتصادي تباعا.

البند الثاني

النظر في إنجازات الخطة التشغيلية لعام 2026 وإعداد تقرير نشاط اللجنة لعام 2026.

في إطار الالتزام بما ورد بالمادة 26 من النظام الاساسي للمنظمة، تتولى كل لجنة رفع تقرير دوري عن نتائج أعمالها لكل من الأمانة العامة والمجلس التنفيذي. وحيث تولت اللجنة في اجتماعها السابع والعشرين توزيع أنشطتها التي سيتمّ إنجازها خلال عام 2026م، وفق النموذج المقترح من لجنة التخطيط الاستراتيجي والمصادق عليه،

وعلى إثر مصادقة المجلس التنفيذي للمنظمة من خلال قراره رقم 2025/463 م.ت (70) على الخطة التشغيلية للجنة تنمية القدرات للعام 2026م (المرفق 1)

وحيث أعدّت الأمانة العامة مصفوفة متابعة تبرز مدى التقدم في إنجاز الأنشطة والمشاريع المنوطة بعهدة اللجنة وفق ما توفر لديها من بيانات إلى منتصف شهر أكتوبر 2026م كما أرفقتها بمخرجات المشاريع وبالتقارير الختامية للقاءات وحيث تمّ تحديث المعطيات من قبل ممثلي أعضاء اللجنة الكرام بالأجهزة العليا للرقابة بكلّ من مصر والسعوديّة وسلطنة عمان والكويت والأردن والعراق والمغرب.

وبعد التداول والنقاش أوصت اللجنة بما يلي:

1. **رفع نتائج أعمال الخطة التشغيلية للعام 2026 حسب المعطيات المتوفّرة إلى حدود موفّى شهر أكتوبر للمجلس التنفيذي للمصادقة عليها (مرفق2)**
2. **اعتماد مخرجات المشاريع المدرجة بالخطة واعتماد تقارير اللقاءات التدريبية ورفع توصية للمجلس التنفيذي بتعميم التوصيات المضمنة بتقارير اللقاءات على الأجهزة الأعضاء للاستفادة منها. (10 مرفقات: من المرفق 2.1 إلى المرفق 2.10)**
3. **حث الأجهزة الأعضاء على تنمية قدرات المدققين في توظيف الذكاء الاصطناعي في أعمال الرقابة وفي إجراء الرقابة على استعمالات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي من قبل الأجهزة الحكومية.**
4. **تحديد جدولة زمنية لتنفيذ المشاريع خاصة المعطلة منها وفي حال تجاوزها يمكن للجنة رفع توصية للمجلس التنفيذي لإلغائها أو المرور إلى سيناريوهات بديلة.**
5. **الحرص على عقد اجتماعات دورية لمتابعة التنفيذ عند تعدد مسؤولي التنفيذ.**
6. **تقديم الشكر والثناء لكلّ الأجهزة المستضيفة للقاءات العلمية والتدريبية وتلك المساهمة في تنفيذ مشاريع اللجنة.**

7. **استكمال تقرير نشاط اللجنة من قبل رئاسة اللجنة وفق اللائحة التنظيمية ورفعه للأمانة العامة وللمجلس التنفيذي خلال اجتماعه القادم للاطلاع والمصادقة.**

البند الثالث

عرض نتائج مشاركة الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية في الاجتماع السنوي للجنة الإنتوساي لبناء القدرات (INTOSAI CBC) لعام 2026.

استنادا إلى القرار رقم 2023/405 م.ت (67) للمجلس التنفيذي في اجتماعه السابع والستين المنعقد -بالرياض- يومي 22 و23 جمادى الأولى 1445 هـ الموافق لـ 06 و2023/12/07 م والمتعلق بتسمية الأجهزة الأعضاء التي ستشارك في هياكل ولجان وفرق عمل الإنتوساي بصفة ممثل المنظمة، تولى الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية تمثيل المنظمة العربيّة في اجتماع لجنة الانتوساي لبناء القدرات (CBC INTOSAI) المنعقد عن بعد يومي 24و25 يونيو 2026 وأعدّ التقرير الذي تولّت الأستاذة/ فدى الحقباني، ممثّلة الديوان، -مشكورة- تقديم أبرز النتائج والتوصيات المضمّنة به.

واطلعت اللجنة على تقرير نتائج المشاركة في الاجتماع السنوي للجنة الإنتوساي لبناء القدرات لعام 2026 وأوصت المجلس التنفيذي باعتماده (مرفق 3).

البند الرابع

متابعة تنفيذ المشروع المشترك مع لجنة الإصدارات المهنية المتعلّق بالبرنامج التدريبي حول معايير IPSAS

استنادا إلى النقطة السادسة من القرار عدد 440 / 2025 م. ت 69 التي تمّ بمقتضاها اعتماد مذكرة المفاهيم المقترحة من قبل لجنة الإصدارات المهنية والمتعلقة بالبرنامج التدريبي حول معايير IPSAS كمشروع مشترك مع لجنة تنمية القدرات، تفضلت الأجهزة العليا للرقابة بكل من الكويت وسلطنة عمان ومصر بقبول تأمين المادة العلمية لوحدة من الوحدات كما هو مبين بالجدول الموالي:

وحدة	المحور	المواضيع المغطاة	الجهاز
الوحدة 1	المقدمة	مزايا المحاسبة على أساس الاستحقاق؛ مدخل عام	الكويت
الوحدة 4	الإيرادات	مقدمة عن الإيرادات؛ الإيرادات من معاملات الصرف؛ الإيرادات من معاملات غير تبادلية (الضرائب)؛ الإيرادات من معاملات غير تبادلية (التحويلات)؛ مقترحات IPSASB حول الإيرادات	سلطنة عمان
الوحدة 7	التوحيد ودمج القطاع العام	التوحيد؛ مجموعات القطاع العام	مصر

وفي إطار متابعة تنفيذ المشروع أحالت الأمانة العامة على الأجهزة بطاقة وصفية لدورة تعلّم الكتروني لاستكمالها بدقة قصد العرض على اللجان المختصة في اجتماعاتها القادمة وذلك قبل يوم 10 أكتوبر 2026. وتوصلت ببطاقة وصفية من الجهاز المصري عرضتها على أعضاء اللجنة.

كما اطّلع الأعضاء الكرام على المادة العلمية التي أعدّها ديوان المحاسبة بدولة الكويت والمتعلقة بالوحدة الأولى ودليل إرشادي أعدّته الأمانة العامة لفائدة المدرّبين من الأجهزة العربية المشاركين في إعداد دورات تعلم الكتروني وذلك في إطار حرصها على توفير الدعم الضروري لخبراء التدريب.

واطلعت اللجنة على البطاقة الوصفية (مرفق4) والمادة العلمية (مرفق5) والدليل (مرفق6) ورفعت توصية للمجلس التنفيذي لاعتمادها ومواصلة تنفيذ المشروع.

البند الخامس

النظر في مبادرة ديوان المحاسبة الليبي المتعلّقة بمشروع استحداث آلية للتدريب وتنمية القدرات حسب الطلب

على إثر تقدّم ديوان المحاسبة الليبي بمبادرة لاستحداث آلية للتدريب وتنمية القدرات حسب الطلب (On-demand Training) لفائدة الأجهزة الأعضاء في الأرابوساي وعرضها خلال اجتماع المجلس التنفيذي التاسع والستين المنعقد بالمملكة العربية السعودية (جدّة) واتّخاذ المجلس قراره رقم459 (م.ت69) المتضمّن لإحالة المبادرة إلى لجنة تنمية القدرات لدراستها بالتنسيق مع الأمانة العامة والتعمق في مدى قابليتها للتطبيق وخاصة من الناحيتين القانونية والعملية.

وتولى الأستاذ عادل مفتاح قصار، ممثّل ديوان المحاسبة الليبي، -مشكورا- عرض المبادرة والهدف منها والمتمثّل في تمكين الجهاز العضو من الحصول في الوقت المناسب على دعم موجّه لمعالجة فجوة محددة في القدرات من خلال أشكال متعددة تشمل التدريب المتخصص والاستعانة بالخبراء والتدريب على رأس العمل والتوجيه والمرافقة والدعم الفني أو الاستشاري وآليّات تنفيذها. كما اقترح الديوان إطلاق الآلية بصورة تجريبية على نطاق محدود وتقييم نتائج التجربة قبل اتخاذ قرار بشأن تعميمها .

وتولّت الأمانة العامة القيام بدراسة حول قابلية تطبيق مبادرة التدريب حسب الطلب (On-Demand Training) من الناحيتين القانونية والعمليّة والتي تمّ عرض خلاصتها على أعضاء اللجنة الكرام.

وبعد التداول والنقاش تقرر ما يلي:

1. **الموافقة من حيث المبدأ على المبادرة باعتبارها مسارا مكمّلا للخطة الإقليمية قائما على استرداد التكلفة.**
2. **رفع توصية إلى المجلس التنفيذي لاعتماد مذكرة المفاهيم المتعلقة بالمبادرة خلال اجتماعه القادم (مرفق7).**
3. **اعتماد مرحلة تجريبية مدتها 12 شهرا، بسقف أقصاه طلبين، مع الأولوية للدورات المتخصصة والتوجيه عن بُعد.**

4. **اعتماد القواعد المؤقتة الواردة في ملحق الدراسة المعدة من قبل الأمانة العامة (مرفق 8) بوصفها فصلا مستقلا من قواعد اللقاءات العلمية والتدريبية طيلة المرحلة التجريبية.**
5. **دعوة الأجهزة الأعضاء إلى ترشيح خبرائها لقاعدة الخبرات الإقليمية مع مو افقة مسبقة على إتاحتهم وإلى الرد على استبانة الاحتياجات.**
6. **تفويض الأمانة العامة، باقتراح من لجنة تنمية القدرات وفق المادة 16 من قواعد اللقاءات، بإصدار دليل الإجراءات (نموذج الطلب، نموذج اتفاق الخدمة، سلّم الأتعاب، تعهد السرية، نماذج التقييم).**
7. **تكوين فريق عمل منبثق عن اللجنة يتكوّن من الأجهزة العليا للرقابة بكل من ليبيا ومصروبتنسيق من الأمانة العامة يسهر على تحديد الأولويات التي سيتم الاستجابة لها ومتابعة المبادرة وإعداد مشروع تقرير تقييم بعد المرحلة التجريبية (التكلفة الفعلية، آجال الاستجابة، الرضا، الأثر)، يعرض على اللجنة ثم على المجلس تمهيدا لتثبيت القواعد وإدراج النشاط في البرنامج المالي المقبل للمنظمة وذلك في حال التقييم الإيجابي للمرحلة التجريبيّة.**

البند السادس

النظر في مشروع مقترح اتفاقية شراكة مع المدرسة الوطنية للإدارة العامة في كيبك (كندا) ENAP

اعتبارا للدور الذي تضطلع به الأرابوساي في دعم التعاون بين الأجهزة العربيّة وتعزيز قدراتها وتطوير الممارسات الرقابية وتبادل التجارب والخبرات واعتبارا لما تتمتع به المدرسة الوطنية للإدارة العمومية بكيبيك ENAP من خبرة في مجالات الإدارة العمومية والتدريب والتطوير المهني والبحث والاستشارة ودعم القدرات ورغبة من الطرفين في إرساء إطار للتعاون المشترك يتيح الاستفادة من الخبرات والمعارف المتاحة لديهما وتطوير برامج ومبادرات مشتركة تستجيب لاحتياجات الطرفين، تواصلت المدرسة الوطنية للإدارة العمومية بكيبيك ENAP مع الأمانة العامة للمنظمة العربية مقترحة مشروع تركيز إطار عمل مشترك يرمي إلى إرساء تعاون بين الطرفين في المجالات ذات الاهتمام المشترك ولا سيما التدريب وبناء القدرات وتبادل الخبرات والبحوث والدراسات والاستشارات بما يسهم في تطوير الكفاءات المهنية وتعزيز جودة الأداء في المجالات المتصلة بالرقابة.

وبعد الاطلاع على المشروع المتعلق بإرساء إطار مشترك للتعاون والنقاش والتداول رأت اللجنة ما يلي:

1. **وجاهة التعاون المشترك وفق الإطار المبدئي لمشروع مذكّرة التفاهم مع تفويض الأمانة العامة لضبط الصياغة النهائية لا سيما فيما يتعلّق بالالتزامات المالية المترتّبة عنها(مرفق9)**
2. **رفع توصية إلى المجلس التنفيذي لدعم إبرام هذه الشراكة في اجتماعه القادم.**

البند السابع

توزيع اللقاءات والدورات التدريبية لعام 2027

استنادا إلى ما انتهت إليه أعمال اللجنة في اجتماعها رقم 26 الذي انعقد -عن بعد- بتاريخ 7 أغسطس 2025، بعد التداول في البرنامج الثلاثي للتدريب للفترة 2026-2028 واستنادا إلى اعتماد الجمعية العامة في دورتها الخامسة عشر البرنامج المذكور.

وتمهيدا لإعداد مشروع الخطة التفصيلية للتدريب المتعلقة بكل لقاء من هذه اللقاءات من قبل اللجنة وعرضه على المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم، عممت الأمانة العامة النموذج الذي أعدته لجنة تنمية القدرات لكل لقاء وطلبت إلى كل جهاز تضمين كل نموذج البيانات المطلوبة وموافاة الأمانة العامة به فضلا على النظر في إمكانية الاستضافة.

وتلقت الأمانة العامة مقترحات الأجهزة الأعضاء بكل من تونس والجزائر وسوريا ومصر والمغرب وسلطنة عمان والكويت والصومال والسودان واليمن والعراق ولبنان عرضتها على اللجنة.

وبعد التداول والنقاش أوصت اللّجنة بما يلي:

1. **اعتماد خطة العمل التفصيلية النهائية في مجال التدريب لعام 2027 (مرفق10)**
2. **اختيار الأجهزة المستضيفة لكل لقاء علمي أو تدريبي حسب ما يبيّنه الجدول الموالي وتكليف الأمانة بمتابعة التنسيق لاستكمال التنفيذ:**

اللقاء التدريبي أو العلمي	الجهاز المستضيف	الفترة المقترحة
لقاء علمي حول "الأمن السيبراني للاستخدام المهني."	ديوان المحاسبة بدولة الكويت	عن بعد من 25 إلى 28 يناير 2027
لقاء تدريبي حول "تقييم كفاءة الحوكمة في الشركات المملوكة للدولة."	الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية	3 أيام خلال الربع الثاني 2027
لقاء تدريبي حول "منهجيات التقييم الذاتي للنزاهة."	مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	خلال شهر أكتوبر 2027
لقاء تدريبي حول "تدقيق الازمات."	جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان	من 01 إلى 03 يونيو 2027
لقاء تدريبي حول "التدقيق البيئي والتغير المناخي."	المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية	الربع الثاني 2027

البند الثامن

إعداد الخطة التشغيلية للجنة لعام 2027

استنادا إلى اللائحة التنظيمية للجنة وإلى النقطة الثانية من القرار رقم 2025/445 (م.ت 69) للمجلس التنفيذي في اجتماعه التاسع والستين والذي تم على أساسه اعتماد برامج عمل لجان وهياكل المنظمة في صيغتها النهائية للفترة 2026-2028 ومنه الخطة الثلاثية للجنة خلال الفترة ذاتها والذي تمّ التداول فيه من قبل أعضاء اللجنة في اجتماعها السابع والعشرين ورفع توصية باعتماده.

وبعد التداول والنقاش ضبطت اللجنة الصيغة النهائية لمشروع خطتها التشغيلية لعام 2027 و انتهت إلى ما يلي:

1- **رفع توصية بإلغاء المشروع المضمّن بالخطّة الثلاثية 2026-2028 المعتمدة والمتعلّق "بإعداد منصة الكترونية تشمل التشريعات القانونية للأجهزة العليا للرقابة" بالنظر إلى تقاطعه مع المبادرة التي ستنفّذها الأي دي أي والتي وردت بالتوصية المنبثقة عن ندوة الدعم القانوني داخل الأجهزة العليا للرقابة ومفادها "تطوير منصة للدعم بين الأقران وشبكة للممارسة القانونية لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات والمشورة بين المختصين القانونيين في الأجهزة العليا للرقابة" لا سيما وأنّ الأجهزة الأعضاء سيشاركون في منصة الدعم المذكورة.**
2- **رفع توصية بعرض مشروع الخطة التشغيلية لعام 2027 على المجلس التنفيذي خلال اجتماعه القادم للاعتماد (مرفق 10).**

البند التاسع

توزيع الأعمال على أعضاء اللجنة

استنادا إلى قرار المجلس التنفيذي رقم 2022/379 م.ت (66) في اجتماعه السادس والستين غير العادي المنعقد عن بعد بتاريخ 2022/12/21 تمّ اعتماد تشكيل الفرق وتوزيع العمل بينها فيما يتعلّق بالأولويات الاستراتيجية والفرعيّة المناط تنفيذها بعهدة اللجنة وذلك حسب الجدول التالي:

الأولوية الشاملة	الأولويّة الفرعيّة	فريق العمل (منذ موفى عام 2022)
1.دعم قدرات الأجهزة في تعزيز استقلاليتها	1.1 تقييم المستوى العام للاستقلالية في الأجهزة الأعضاء وتبادل الدروس المستفادة على مستوى رؤساء الأجهزة.	الجهاز الأردني (رئيس فريق) مع مساندة الجهاز الكويتي والجهاز الفلسطيني
	2.1 التعريف بالقيمة المضافة للأجهزة في حوكمة المال العام	الجهاز الكويتي (رئيس فريق) مع مساندة الجهاز الأردني

2.دعم حوكمة الأجهزة الأعضاء	1.2 تعزيز قدرات الأجهزة الأعضاء في مجالات الشفافية والنزاهة	الجهاز السعودي (رئيس فريق) مع مساندة الجهاز المصري
	2.2 دعم قدرات الأجهزة الأعضاء في مجال الإدارة الاستراتيجية والرصد	الجهاز العماني (رئيس فريق) مع مساندة الجهاز المغربي
	3.2 دعم قدرات الموارد البشرية	الجهاز المصري (رئيس فريق) مع مساندة الجهاز السعودي
	4.2 دعم قدرات الأجهزة في التواصل مع الجهات ذات العلاقة	الجهاز المغربي (رئيس فريق) مع مساندة الجهاز العماني

وتمّ بمقتضى القرار رقم 2025/461 م.ت (70) للمجلس التنفيذي إعادة تشكيل اللجان ومجموعات العمل بالمنظمة. وتم تعزيز تركيبة لجنة تنمية القدرات بانضمام 7 أجهزة عليا للرقابة من كل من **الجزائر وسوريا والصومال وموريتانيا وتونس وليبيا وجيبوتي**، بما من شأنه دعم تبادل الخبرات داخل اللجنة وتعزيز مساهمتها في تنفيذ مشاريع الخطة الاستراتيجية للمنظمة، وهو ما استوجب النظر في إعادة توزيع الأعمال بين أعضائها (16 جهازا) وفق الأولويات الفرعية للخطّة الاستراتيجية.

وحيث تقرّر تسمية محكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية رئيسا للجنة تنمية القدرات وفقا للقرار رقم 2025/462 م.ت (70).

وتبعا لما سبق ذكره وتداول اللجنة في الموضوع خلال اجتماعها الثامن والعشرين المنعقد بتاريخ 7 مايو 2026 عن بعد استقرّ الرأي حينها على ما يلي:

1- الإبقاء، في المرحلة الحالية، على تركيبة فرق العمل المعتمدة منذ سنة 2022، حفاظا على استمراريّة الذّاكرة المؤسسيّة والاستفادة من الخبرات المتراكمة لدى الأعضاء،

2- إرجاء النظر في إعادة تشكيل فرق العمل إلى الاجتماع القادم للجنة، بما يتيح دراسة إمكانيّة تعزيز كل فريق بعضو أو أكثر من بين الأعضاء الجدد، وفقا لرغباتهم وارتباطا بطبيعة المشاريع المدرجة ضمن كل أولوية فرعيّة للخطّة الاستراتيجيّة،

3- تفعيل أحكام المادة السّابعة من اللائحة التنظيمية للجنة، المعتمدة بموجب قرار المجلس التنفيذي الثامن والستين رقم 2024/416م المنعقد بالرياض يومي 27 و28 نوفمبر 2024، وذلك ابتداءً من الاجتماع القادم للجنة، من خلال إدراج بند قار ضمن جدول الأعمال يُخصّص للنّظر في تقارير رؤساء فرق العمل بما يسهم في توضيح الأدوار والمسؤوليات وتعزيز متابعة التقدّم في تنفيذ المشاريع.

وبعد الاجتماع الثامن والعشرين، تلقّت الأمانة العامة مقترحات من مجلس المحاسبة الجزائري حول إمكانيّة مساهمته ضمن المشاريع المدرجة بالخطة التشغيلية للجنة التي تركزت على مشاريع مدرجة بالأولويات الفرعية (1.1) و(1.2) و(2.2) أبلغت بها اللجنة خلال الاجتماع موضوع هذا المحضر.

واستنادا إلى ما سبق ذكره، أعادت الأمانة العامة عرض هذا البند على أعضاء اللجنة الكرام، وبعد التداول والنقاش تقرر ما يلي:

1-ضبط مقترح توزيع المشاريع حسب الأولويات الفرعية على أعضائها الكرام مع تحديد رئيس لكل فريق على النحو التالي:

الأولوية الشاملة	الأولويّة الفرعيّة	فريق العمل (بداية من الاجتماع 29 / 2026)
1. دعم قدرات الأجهزة في تعزيز استقلاليتها	1.1 تقييم المستوى العام للاستقلالية في الأجهزة الأعضاء وتبادل الدروس المستفادة على مستوى رؤساء الأجهزة.	-رئيس فريق: الجهاز الأردني -فريق المساندة: الأجهزة العليا بكل من الكويت وفلسطين والجزائر
	2.1 التعريف بالقيمة المضافة للأجهزة في حوكمة المال العام	-رئيس فريق: الجهاز الكويتي -فريق المساندة: الأجهزة العليا بكل من الأردن وتونس
2. دعم حوكمة الأجهزة الأعضاء	1.2 تعزيز قدرات الأجهزة الأعضاء في مجالات الشفافية والنزاهة	-رئيس فريق: الجهاز السعودي -فريق المساندة: الأجهزة العليا بكل من مصر وجيبوتي وسوريا
	2.2 دعم قدرات الأجهزة الأعضاء في مجال الإدارة الاستراتيجية والرصد	-رئيس فريق: الجهاز العماني -فريق المساندة: الأجهزة العليا بكل من المغرب والصومال
	3.2 دعم قدرات الموارد البشرية	-رئيس فريق: الجهاز المصري -فريق المساندة: الأجهزة العليا بكل من السعودية والعراق وليبيا
	4.2 دعم قدرات الأجهزة في التواصل مع الجهات ذات العلاقة	-رئيس فريق: الجهاز المغربي -فريق المساندة: الأجهزة العليا بكل من سلطنة عمان ولبنان وموريتانيا

2-الحرص على تفعيل توصية اللجنة في اجتماعها السابق بتولى رؤساء الفرق تقديم تقرير متابعة إنجاز المشاريع المنوط تنفيذها بعهدة كل فريق، بداية من الاجتماع القادم.

3-رفع توصية بدعوة الأجهزة إلى الحرص على متابعة تنفيذ المشاريع والأنشطة المتعهّد بها والمضمّنة بالخطّة التشغيليّة للجنة ومراعاة ثبات ممثليهم إلى حين انتهاء الخطة التشغيلية وذلك لضمان حسن تنفيذ المشاريع وتيسير المتابعة.

4-رفع توصية إلى المجلس التنفيذي باعتماد فرق العمل التي تم تشكيلها بالجدول أعلاه خلال اجتماعه القادم.

البند العاشر

تعديل اللائحة التنظيمية للجنة

في إطار ملاءمة النصوص المنظمة لعمل اللجان مع النظام الأساسي للمنظمة في صيغته المنقحة والمعتمدة في نهاية سنة 2025م وما ترتب عن ذلك من أحكام تتعلق بإحداث اللجان ومجموعات العمل وتحديد مهامها وتركيبتها وضبط قواعد عملها واعتماد لوائحها التنظيمية عرضت الأمانة العامة على الأعضاء الكرام هذا البند المتعلّق بتعديل اللائحة التنظيمية للجنة تنمية القدرات.

ويستند هذا التحيين بوجه خاص إلى القرار رقم 2025/ 84 (ج.ع.15) الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها العادية الخامسة عشرة المنعقدة بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة 2-4 ديسمبر 2026م والمتعلق بالمصادقة على إعادة هيكلة اللجان الذي أقرّ التوجهات المتعلقة بتطوير تنظيم اللجان ومجموعات العمل وقرارها رقم 86/2025 (ج.ع 15) حول المصادقة على النسخة المحدّثة من النظام الأساسي.

وبعد التداول والنقاش قررت اللجنة رفع توصية إلى المجلس التنفيذي باعتماد التعديلات المدخلة على اللائحة التنظيمية والمضمّنة بالجدول (مرفق12).

البند الحادي عشر

مسابقة البحث العلمي الخامسة عشرة

في إطار مسابقة البحث العلمي التي تنظمها المنظمة العربية كل ثلاث سنوات واستنادا إلى ما انتهت إليه أعمال لجنة تنمية القدرات المؤسسيّة في اجتماعها رقم 26 الذي انعقد -عن بعد- بتاريخ 7 أغسطس 2025، وبعد التداول في المقترحات الواردة من الأجهزة، تمّ تحديد قائمة مواضيع مسابقة البحث العلمي الخامسة عشرة وهي كما يلي:

1. تأثير الذكاء الاصطناعي على كفاءة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
2. دور الأجهزة العليا للرقابة في المساءلة عن الالتزامات الحكومية البيئية والمناخية
3. مسؤوليات المدقق المهنية والقانونية عند تنفيذ أعمال الرقابة والتدقيق
4. كيفية قياس استقلالية الأجهزة العليا للرقابة وأثرها على جودة التقارير الرقابية
5. أثر التقارير الرقابية في دعم جهود مكافحة الفساد

وبعد التداول والنقاش قررت اللجنة رفع توصية إلى المجلس التنفيذي لاعتماد نصّ الإعلان في صيغته المعدّلة والمتعلّق بتنظيم المنظمة العربية للمسابقة الخامسة عشرة للبحث العلمي في مجال الرقابة لاختيار أحسن خمسة أبحاث تُكتب خصيصا للمسابقة في كل موضوع من الموضوعات الخمسة المذكورة أعلاه (مرفق 13).

البند الثاني عشر

النظر في خطط الأجهزة في تقييم أدائها وفق إطار SAI PMF

نصّت الفقرة السادسة عشرة من القرار رقم 2024/416/م.ت **(68)** الصادر عن الاجتماع الثامن والستين للمجلس التنفيذي المنعقد -بالرياض يومي 25 و26 جمادى الأولى 1446 هـ الموافق لـ 27 و2024/11/28 م على ما يلي " تكليف الأمانة العامة بمتابعة تقارير الأجهزة في تقييم أدائها وفق إطار قياس **SAI PMF** وحثّ الأجهزة على موافاتها بآخر هذه التقارير تمهيدا لعرضها على لجنة تنمية القدرات والمجلس التنفيذي".

بناء عليه، تولت الأمانة العامة توجيه مراسلة للأجهزة الأعضاء لحثّها على تقديم تقاريرها حول تقييم أدائها وفق إطار **SAI PMF**. وتلقّت الأمانة العامّة إجابة من الأجهزة الأعضاء بكل من لبنان وليبيا أفادت بها اللجنة.

وعليه، أخذت اللجنة علما بخصوص النظر في خطط الأجهزة في تقييم أدائها وفق إطار قياس الأداء SAIPMF.

البند الثالث عشر

متابعة تنفيذ الأنشطة المبرمجة في إطار الاتفاقية الممضاة مع الأوروسواي

يعود إرساء علاقات التعاون بين المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي) والمنظمة الأوروبية للأجهزة العليا للرقابة على المالية العمومية (الأوروساي) إلى أفريل 2019 تاريخ إبرام اتفاقية التعاون بين المنظمتين التي خصّت حصرا ضبط إجراءات تنظيم المنتديات المشتركة بين المنظمتين.

وبناء على مقترحات الأمانة العامة للأرابوساي، تمّ على هامش أشغال الإنكوساي 24 بالبرازيل في سنة 2022، إعداد وإمضاء برنامج عمل يغطي الفترة 2023-2025 مع التركيز على مجالات ذات صلة بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة والرقابة على أنظمة المعلومات على أن يتم في مرحلة لاحقة إعداد مذكرات تفاهم خاصة بكل نشاط على حده.

وتجسيدا للتعاون مع مجموعة عمل الرقابة على تكنولوجيا المعلومات بالأوروساي، شهدت سنة 2026 تنفيذ الأنشطة المضمّنة بتقرير تولّت الأمانة تضمينه ملف الاجتماع.

وعليه، تمّت إحاطة اللجنة علما بالمستجدّات وأوصت برفع توصية إلى المجلس التنفيذي لاعتماد تقرير متابعة تنفيذ الأنشطة المبرمجة في إطار الاتفاقية الممضاة مع الأوروساي (مرفق 14).

البند الحادي عشر

متابعة تنفيذ الأنشطة المبرمجة في إطار الاتفاقية الممضاة مع الأسوساي

يعود إرساء علاقات التعاون بين المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي) والمنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الآسوساي) إلى 24 جويلية 2019 تاريخ إمضاء مذكرة التفاهم بين المنظمتين. وقد أُبرمت هذه المذكرة لمدة ثلاث سنوات مع التنصيص على تجديدها تلقائيا لفترات مماثلة ما لم تُشعر إحدى المنظمتين المنظمة الأخرى كتابيا برغبتها في إنهائها. ونظرا لعدم صدور أي إشعار من هذا القبيل، تم تجديد المذكرة تلقائيا واستمرت في سريانها بعد انتهاء الفترة جويلية 2022 - جويلية 2025. وقد شكلت هذه الاتفاقية إطارا لتعزيز التعاون المهني وتبادل الخبرات بين المنظمتين في عدد من المجالات ذات الاهتمام المشترك. استنادا إلى التقييم المنجز، فإنّ التعاون خلال الفترة 2023-2025 أفضى إلى تنظيم فعاليات علمية مشتركة وتبادل المشاركة في التظاهرات المهنية والانخراط في مشاريع بحثية تطبيقية مشتركة، مما وفر أرضية مناسبة لمواصلة تطوير الشراكة خلال المرحلة المقبلة.

وفي هذا الإطار، انصبّت جهود الأمانة العامّة للأرابوساي خلال سنة 2026 على تقييم حصيلة التعاون المشترك واستشراف آفاقه للفترة 2026-2028 بما يضمن تعزيز المكتسبات المحقّقة ومواءمة التعاون مع الأولويات

الاستراتيجية الجديدة للمنظمتين. وذلك كما يبيّنه التقرير حول متابعة تنفيذ الأنشطة المبرمجة في إطار الاتفاقية الممضاة مع الآسوساي والذي ضمّنته الأمانة العامة لملف الاجتماع.

واطّلعت اللجنة على تقرير متابعة تنفيذ الأنشطة المبرمجة في إطار الاتفاقية الممضاة مع الأسوساي و انتهت إلى رفع توصية إلى المجلس التنفيذي لاعتماده (مرفق 15).

البند الثاني عشر
متابعة تنفيذ الأنشطة المبرمجة في إطار الاتفاقية الممضاة مع الأفروساي-إي

يعود إرساء علاقات التعاون بين المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي) والمنظّمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة الناطقة باللغة الإنجليزية (الأفروساي-إي) إلى سنة 2016 تاريخ إمضاء مذكرة التفاهم بين المنظمتين. وقد تمّ إبرام هذه المذّكرة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد التلقائي لفترات مماثلة ما لم تُشعر إحدى المنظمتين المنظمة الأخرى كتابيا برغبتها في إنهائها. ونظرا لعدم صدور أي إشعار من هذا القبيل من أي من الطرفين، واصلت مذكرة التفاهم سريان مفعولها بعد انتهاء الفترة 2023-2025.

وفي هذا الإطار، وبالتوازي مع استمرار سريان مذكرة التفاهم، انصبّت الجهود خلال سنة 2026 أساسا على تقييم حصيلة التعاون المنجز خلال الفترة 2023-2025 واستشراف آفاق الشراكة للفترة 2026-2028، بما يضمن مواءمة التعاون الثنائي مع الأولويات الاستراتيجية الجديدة للمنظمتين. وعرضت الأمانة العامة تقرير متابعة للأنشطة المنجزة في إطار اتفاقية الشراكة مع الأفروساي-إي.

واطّلعت اللجنة على تقرير متابعة تنفيذ الأنشطة المبرمجة في إطار الاتفاقية الممضاة مع الأفروساي-إي و انتهت إلى رفع توصية إلى المجلس التنفيذي لاعتماده (مرفق16).

البند السادس عشر
مشاريع مبادرة تنمية الإنتوساي (IDI)

تنفيذا لاستراتيجية التعاون المشترك والمتواصل بين المنظمة العربيّة ومبادرة الأي دي أي والتي تواصل تعزيز تنفيذ الأولويات الإستراتيجية المضمنة بالمخطط الإستراتيجي للمنظمة العربية كشريك استراتيجي خاصّة فيما يتعلق باختصاصات لجنة تنمية القدرات. وحيث تولى الأستاذ عبد الحكيم بن الأزرق ممثّل المبادرة –مشكورا- تقديم عرض حوصل فيه مبادرات التعاون الحالية ومدى التقدم في تنفيذها ومبادرات التعاون المستقبلي التي ستعمل الأي دي أي على تنفيذها بالتعاون مع المنظمة العربيّة.

كما أفاد الأستاذ بن الأزرق في مداخلته الأجهزة الأعضاء إلى امكانية المشاركة في المشاريع العالمية لمبادرة تنمية الإنتوساي.

وثمّنت اللجنة العرض المقدّم من قبل الأستاذ عبد الحكيم بالأزرق (مرفق17) مع رفع توصية للمجلس التنفيذي بالدعوة إلى مواصلة إحكام التنسيق مع المبادرة وحثّ الأجهزة على المشاركة المكثّفة والفعّالة في المشاريع المبرمج تنفيذها بالمنطقة العربيّة والمبادرات العالمية الأخرى إضافة إلى دعم تنفيذ هذه البرامج من خلال الحرص على استضافة الأنشطة الحضوريّة وتقديم الدعم المالي.

البند السابع عشر
إعداد مقال أو أكثر حول أحد المواضيع المتّصلة بالنشاطات الفنيّة للجنة بغاية إدراجه ضمن مجلّة الرقابة المالية للمنظمة

مواصلة للتمشّي الذي تمّ اعتماده منذ الاجتماع الحادي والعشرون للجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة، المنعقد بالجمهورية التونسيّة (تونس) خلال الفترة 28-30 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، والذي يهدف إلى إبراز النشاطات الفنيّة التي تعمل على تنميتها ومساهمتها في إثراء مجلّة الرقابة الماليّة الصادرة كل ستة أشهر عن المنظمة العربيّة، وذلك حسب شروط النشر بها.

واستنادا لما انتهت إليه أعمال اللجنة في اجتماعها رقم 27 المنعقد بالمملكة العربية السعودية (جدّة) خلال الفترة-11 نوفمبر2025 م / 18-20 جمادى الأولى 1447هـ،

وبعد عرض الأمانة متابعة قرارات النشر من عدمه فيما يتعلق بالمقالات التي تمّ تفويضها لمراسلة هيئة تحرير مجلة الرقابة المالية بخصوصها،

وبعد التداول والنقاش حول شروط النشر، ارتأى أعضاء اللجنة الكرام ما يلي:

1. **تفويض الأمانة العامة لمراسلة هيئة التحرير لمجلة الرقابة المالية للمنظّمة العربيّة ودعوتها للنظر في نشر المقالة حول بناء المهارات القيادية للكفاءات الواعدة (الكوادر الشابة) بمجلة الرقابة المالية للأرابوساي الذي تمّ إعداده بمناسبة تنفيذ الخطة التشغيلية لعام 2026 (مرفق 18).**
2. **تفويض ديوان المحاسبة بدولة الكويت لإعداد نموذج تقييم للمقالات تعتمده الأجهزة الأعضاء عند ضبط جودة المقالات يراعي شروط النشر في مجلة الرقابة المالية**
3. **تكفّل ديوان الرقابة المالية الإتحادي بجمهورية العراق بضبط جودة المقال الذي سيعمل ديوان المحاسبة بدولة الكويت على إعداده حول موضوع "الحكومة في القطاع العام" والمضمّن بالخطّة التشغيلية للجنة لعام 2027.**

4. **تعهّد رئيس اللجنة بمحكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية لإعداد مقال ثان حول موضوع ذو صلة بالنشاط الفنيّ للجنة (بغاية النشر في المجلة) مع تكفّل الجهاز المركزي للرقابة المالية بالجمهورية العربية السورية بضبط جودته.**
5. **دعوة هيئة التحرير لمجلة الرقابة لمراجعة شروط النشر خاصة فيما يتعلق بنشر المقالات الصادرة عن اللجان الفنية وموافاة لجنة تنمية القدرات بما يتقرر في هذا الخصوص.**
6. **دعوة هيئة التحرير لمجلة الرقابة المالية إلى النظر في إمكانيّة تخصيص عمود في كل عدد من المجلة يستعرض أنشطة ومخرجات لجان الأرابوساي ومن بينها لجنة تنمية القدرات**

البند الثامن عشر
ما يستجدّ من أعمال

تبعا لتلقي الأمانة العامة للأرابوساي لمبادرتين من الأجهزة الأعضاء بكلّ من العراق وتونس تتعلقان على التوالي بتنظيم ورشة افتراضية حول الرقابة الداخلية وبمقترح خارطة طريق لمسار الأرابوساي في مجال الذكاء الاصطناعي الاقتصادي وموافقة أعضاء اللجنة الكرام على إدراج هاتين المبادرتين ضمن بند ما يستجد من أعمال عند إقرارها لجدول الأعمال خلال اليوم الأول من الاجتماع، تمّ عرض ما يلي على أعضاء اللجنة الكرام:

أ- فيما يتعلّق بتنظيم ورشة افتراضية حول الرقابة الداخلية

تقدّم ممثّل ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق –مشكورا- بتقديم مقترح لتنظيم ورشة تدريبية افتراضية بعنوان «تطوير وظيفة التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية في الجهات الخاضعة للتدقيق وفق المعايير والممارسات الدولية»، تستهدف المدققين والعاملين بالأجهزة العليا للرقابة والمختصين في مجالات التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة، وذلك على امتداد يوم تدريبي واحد. وتهدف الورشة إلى تعزيز قدرات المشاركين في مجال الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي، والتعريف بالمعايير والأطر الدولية ذات الصلة، مع التركيز على التخطيط القائم على المخاطر، وتطوير آليات تنفيذ مهام التدقيق وإعداد التقارير ومتابعة التوصيات، فضلاً عن مناقشة التحديات العملية والاستفادة من التجربة العراقية. ويُنتظر أن تسهم هذه المبادرة في تبادل الخبرات بين الأجهزة الأعضاء وتحديد التحديات المشتركة وصياغة توصيات عملية لتطوير الممارسات الرقابية.

وبعد التداول في المقترح والنظر في مدى ملاءمته لاحتياجات الأجهزة الأعضاء وإمكانية إدراجه ضمن الأنشطة التدريبية للجنة ارتأت اللجنة رفع توصية للمجلس التنفيذي بإدراج الورشة المقترحة ضمن الأنشطة التدريبية وتنفيذها ضمن خطة اللجنة لعام 2027 وفق الترتيبات التنفيذية المبينة بالمذكرة التفسيرية (المرفق 19).

ب- فيما يتعلّق بمقترح خارطة طريق لمسار الأرابوساي في مجال الذكاء الاصطناعي الاقتصادي

تولّت معالي القاضية فضيلة القرقوري_مشكورة- الأمين العام للمنظمة العربية وبصفتها وكيل الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية تقديم مقترح لإرساء خارطة طريق لمسار الأرابوساي في مجال الذكاء الاصطناعي الاقتصادي يمتد تنفيذه على مدى اثني عشر شهرا ويهدف إلى وضع مقاربة عربية مشتركة لتبنّي تقنيات الذكاء الاصطناعي في الأجهزة العليا للرقابة، تراعي تفاوت مستويات الجاهزية الرقمية وتستند إلى مبادئ الحوكمة الرشيدة والاستقلالية والموثوقية وترشيد الكلفة.

ويعتمد المقترح أساسا على تثمين الموارد البشرية والخبرات المتاحة وتعزيز التعاون بين الأجهزة الأعضاء، وقد أُدرج ضمن التوصيات الختامية للندوة العالمية حول الذكاء الاصطناعي الاقتصادي المنعقدة بالقاهرة يومي 31 أغسطس و1 سبتمبر 2026.

ويتضمن المسار ثلاث مراحل متكاملة تتمثل في تشخيص جاهزية الأجهزة وتقييم قدراتها والبناء المشترك لمنظومة رقابية ذكية من خلال إعداد دليل منهجي عربي موحّد وتطوير أدوات مرجعية وبناء القدرات ثم تنفيذ تجربة تطبيقية رائدة بمشاركة عدد من الأجهزة المتطوعة وتقييم نتائجها كما يلي:

المرحلة 1: التشخيص الاستراتيجي والتقييم المؤسّسي

تتمثل أولى خطوات هذا المسار في إرساء فهم دقيق وموضوعي لواقع الأجهزة العربية في مجال التحول الرقمي. وسيتم ذلك عبر إطلاق "استبيان جاهزية" موحّد، يُفضي إلى تصميم خارطة تفاعلية للجاهزية العربية. هذه الخارطة لن تكون مجرد أداة رصد، بل بوصلة استراتيجية تهدف إلى توجيه جهود المرافقة والدعم وتركيزها نحو الأجهزة الأقل جاهزية، تكريسا لمبدأ التضامن المؤسّسي وحرصا على ألاّ يتخلّف أي جهاز عن ركب التطور.

المرحلة 2: البناء المشترك للمنظومة الرقابية الذكية

تُعدّ هذه المرحلة محورية لتوحيد الجهود وتأسيس بنية تحتية مشتركة تضمن الاستقلالية والموثوقية. وتشمل تطوير "دليل منهجي عربي موحّد" يضبط قواعد التبني المسؤول والأخلاقي لتقنيات الذكاء الاصطناعي. كما تقترح إرساء "بنك اختبار مرجعي عربي" لتقييم ملاءمة الأنظمة للنصوص القانونية العربية وصياغة نماذج موحّدة لكراسات الشروط تضمن سيادة الأجهزة على بياناتها وتحول دون التبعية التقنية. ولضمان استدامة هذا التحوّل، سيتم تشكيل مجموعة عمل عربية مشتركة تتيح تبادل الخبرات وبناء القدرات المتخصصة بشكل مجاني وفعال.

المرحلة 3: التجربة الرائدة الجماعية والتقييم الشفاف

عوضا عن خوض تجارب فردية قد تكون مكلفة ومحفوفة بالمخاطر، يقترح المسار توحيد الجهود عبر إطلاق تجربة تطبيقية رائدة تشارك فيها ثلاثة أو أربعة أجهزة متطوعة. تهدف هذه التجربة إلى اختبار الحلول التقنية في بيئة رقابية حقيقية، واستخلاص الدروس العملية، لتُتوَّج بإعداد تقرير تقييم صريح وموضوعي. سيتم عرض هذا التقرير على الجمعية العامة، مما يتيح لكافة الأجهزة الأعضاء الاستفادة من مخرجاته بأقل كلفة ممكنة.

وثمّن أعضاء اللجنة الكرام العرض و أيّدوا الانخراط في المقترح وارتأت اللجنة رفع توصية إلى المجلس التنفيذي لاعتماد مبادرة إرساء خارطة طريق لمسار الأرابوساي في مجال الذكاء الاصطناعي الاقتصادي خلال اجتماعه القادم.

البند التاسع عشر
تحديد مكان وموعد الاجتماع القادم للجنة

يتمّ تحديد مكان وموعد الاجتماع القادم للجنة لاحقا بعد التشاور والتنسيق بين الأمانة العامة ورئيس اللجنة.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
محكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية	الأمانة العامة للأرابوساي
الدكتور/أسامة التقاز	الأستاذة / فاطمة عطّار



